أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل أداء الجماعات المحلية وتجسيد التنمية في الجزائر

The importance of social participation in activating the performance of local groups and embodying development in Algeria

عبدالسلام عبداللاوي
Abdesslam abdellaoui
محاضر "أ"
جامعة خميس مليانة
a.abdellaoui@univ-dbkm.dz
0663350935

أمال بوبكر
Amel Boubekeur
سنة ثالثة دكتوراه علوم
جامعة الجزائر 01
boubekeuramel9@gmail.com
0655558134

تاريخ الاستلام:2020/01/27 تاريخ القبول: 2020/04/07 **تاريخ النشر:** 2020/04/15

ملخص: تعتبر الجماعات المحلية الآلية الأساسية والوسيلة الفعالة في مجال تحقيق التنمية المحلية، من خلال الإرتقاء بمستوى عيش الأفراد في الجوانب المختلفة، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها، فالأفراد على إختلاف مستوياتهم وشرائحهم يتطلعون إلى تحسين أداء الجماعات المحلية والإرتقاء بأداءاتها أملا في تحقيق التنمية المحلية، وإنطلاقا من هذه الرأية تعتبر حتمية تطوير الجماعات المحلية والإرتقاء بأداءها من أولى الإهتمامات على مستوى السلطة والمجتمع ، عبر إدراج المشاركة الشعبية في التنمية، من خلال آليات العمل التطوعي التضامني ومن خلال إستقطاب المواهب والأفكار التطويرية للأفراد، فالتنمية المحلية وتطوير أداء الجماعات المحلية، تقوم على إستقطاب الفواعل الغير رسمية ممثلة في النخب المحلية والمجتمع المدني، بهدف الإرتقاء بمستويات العيش للساكنة المحلية.

كلمات مفتاحية: الجماعات المحلية،المشاركة الشعبية، الحكم الراشد، التنمية المحلية،

Abstract: Local groups are considered the primary mechanism and effective means in achieving local development, through improving the standard of living of individuals in various aspects, economic, social, cultural, administrative and others. Individuals at all levels and segments are looking to improve the performance of local groups and improve their performance in the hope of achieving local development, and from This view is considered the imperative of developing local groups and upgrading their performance as one of the first concerns at the level of power and society, by including popular participation in development, through mechanisms of voluntary volunteerism and through B talent and ideas of development for individuals, local development and development is the performance of local groups, based on informal Polarization actors function represented by the local elites and civil society, in order to better standards of living for local static.

Keywords: Local groups, Popular participation, good governance, local development

المؤلف المرسل: عبدالسلام عبداللاوي، الإيميل: a.abdellaoui@univ-dbkm.dz

1. مقدمة:

تشهد الجزائر في ظل التغيرات الكبرى الحاصلة، إهتمامات كبيرة بموضوع حوكمة الجماعات المحلية، سواءا على مستوى الطرح الأكاديمي أو على مستوى الإهتمام الرسمي والشعبي، لإرتباط حوكمة الجماعات المحلية بالتنمية المحلية وخدمة مصالح الأفراد،ولا تتحقق الحوكمة المحلية إلا من خلال تفعيل دور المشاركة الشعبية في التسيير المحلي عبر آليات العمل التطوعي التضامني أو من خلال إستقطاب النخب في الشؤون الإستشارية خاصة في المجالس الشعبية المحلية، هذا الإهتمام بالجماعات المحلية وعلاقتها بالحكم الراشد يتجه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المشاركة الشعبية دورا أكبر في عملية التنمية، وجعل الدولة أكثر قربا من الناس، ولأن الجماعات المحلية نابعة من صميم الشعب فهي التي تستطيع تحقيق متطلباته نحو العيش الكريم، عبر إشراك المواطنينفي تسيير شؤونهم المحلية. فالمساهمة الشعبية هي روح الحوكمة المحلية، والمحور الذي ترتكز عليه

2.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة من الناحية العملية إلى تحديد أهمية المشاركة الشعبية في ترشيد أداء الجماعات المحلية، وتجسيد التنمية المحلية، فأهمية هذه الدراسة تنصب مباشرة على الوسائل الكفيلة لترشيد وتفعيل الجماعات المحلية، والبحث عن الآليات الكفيلة لحشد جهود المجتمع المحلية لرفع مستوى أداء وقدرات الجماعات المحلية، أما من الناحية العلمية فهي تهدف إلى إلقاء الضوء على بعض المفاهيم والأفكار التي تكاد تختلط ببعضها على نحو يصعب معه تميزها.

3.1. إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة عن العلاقة بين أدوار المشاركة الشعبية المحلية في الإرتقاء بأداء الجماعات المحلية ومن ثم إنعكاسها على تجسيد التنمية المحلية.

4.1. فرضية الدراسة: تفترض هذه الدراسة أن تحقيق المشاركة الشعبية المحلية من خلال تطبيق الحكم الراشد في أداء الجماعات المحلية يأدي إلى تجسيد التنمية المحلية .

2. المحور الأول :**التأصيل المعرفي والنظري للدراسة** في البداية يجب تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة وهي الجماعات المحلية، والتنمية المحلية والحكم الراشد

1.2مفهوم الجماعات المحلية: عرف المشرع الجزائري الجماعات المحلية في المادة 15 من الدستور الجزائري لسنة 1996 بأن " الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية، البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية"[1] ، وبالرغم من أن المشرع الجزائري لم يشر إلى مصطلح الجماعات المحلية بل سماها الجماعات الإقليمية، إلا أن الكثير من الباحثين من يجمع بين المصلحين للإشارة إلى نفس الفكرة، فالوزارة الوصية على هذا الجهاز ومنذ الإستقلال تسمى بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، كما أن المختصين إتفقو على أن مفهوم الجماعات المحلية يتلخص في الولاية والدائرة والبلدية، بحكم أن هذه الأجهزة هي تمثيل الدولة في الأقاليم المحلية وهي التعبير اللامركزي في التسيير، ولكون الولاية والبلدية أجهزة معبرة عن الإرادة الشعبية في مجالسها المحلية المنتخبة[2]

من خلال هذا التعريف يمكن إستنتاج أن الجماعات المحلية تقوم على ركائز هي:

- **ضرورة وجود أجهزة محلية منتخبة :** حيث أنالجماعات المحلية تقوم بالجمع بين التعيين والإنتخاب لتحقيق التمثيل، سواءا تمثيل الدولة في الأقاليم المحلية أو العكس

- **عدم التركيز الإداري** :ويتمثل ذلك في تفويض بعض الصلاحيات من السلطات العليا للدولة لأجهزة محلية في الأقاليم دون الرجوع للمركز.[3]

3.2. مفهوم التنمية المحلية: رغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية إلا أنه يمكن تعريفها بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول، ويتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية [4].

4.2 . مفهوم الحكم الراشد للإدارة المحلية (الحوكمة المحلية) : ظهر مفهوم الحكم الراشدGovernance في عام 1989، في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر. فعلى المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ويمكن القول أن الحوكمة المحلية هي الإنتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة، (Local Government) إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المتمثلة في المجتمع المدني [5].

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم Governance ، فإن هناك غموض سواء في ترجمة أو تعريف هذا المفهوم. ويعني المفهوم وفقا للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع .ولذلك يركز المفهوم على قيم المساءلة Accountability، والشفافية Transparencyوالقدرة على التنبؤ Predictability، والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع [6]، والمحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance هي : استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر المشاركة الشعبية المحلية الرشيدة Good Local Governanceعلى النحو التالي:

أ/. نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

ب/. لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

جـ/. مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

د/. تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الإقتصاد المحلي [7].

وتتسم المشاركة الشعبية المحلية الرشيدة بما يلي:

3.4. مفهوم المشاركة الشعبية Participation : بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الإنتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية

وإضافة إلى هذا المفهوم الذي يعتبر الركيزة الأساسية من ركائز التسيير المحلي الرشيد (الحوكمة المحلية) هناك مجموعة من المرتكزات والأسس التي يجب أن تتوفر في المشاركة الشعبية أو تعتبر من أهم الخصائص في ها خاصة في المجتمعات الديمقراطية وهي: .

. **المساءلة الشعبية Accountability** : يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

. **الشرعية الشعبية :Legitimacy** قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات واجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

. **الكفاءة والفعالية Efficiency & Effectiveness** : ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الإستفادة من الموارد المتاحة .

. **الشفافية وإعلام الجمهور :Transparency** إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية .وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة. كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والاجراءات ونتائج الأعمال.

. **الإستجابة Responsiveness** : أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي [8]

3. المحور الثاني :المشاركة الشعبية المحلية وتحقيق التنمية المحلية_ تشير الكثير من الدراسات في الجماعات المحلية إلى أهمية تطوير القدرات التشاركية للسلطات المحلية، والتركيز على إرضاء المواطن بتحقيق سبل العيش الكريم والرفاه، فالعبرة لم تعد بتحقيق الضروريات من الحياة ذاتها، ولكن في تحقيق الرفاه بتجسيد جودة الخدمة، كما يراها المواطن في المجتمعات المتطورة، سواء كانت هذه الخدمات تقدم مباشرة أو من خلال هيئات أخرى، [9] وحتى نبين أهمية تطوير القدرات التشاركية للجماعات المحلية، وأهميتها في تجسيد التنمية المحلية، نسترشد ببعض التجارب الأجنبية في ميدان تطوير القدرات التشاركية للمنظمات الغير حكومية في عمل الإدارات المحلية المتمثلة في أجهزة الحكم المحلي، ففي سنة 1993بادرت مؤسسة علمية بحثية ألمانية تدعى » FONDATION BERTELSMANN « بتأسيس"جائزة الديمقراطية والفعالية في الجماعات المحلية"، بحيث تمنح هذه الجائزة للسلطة المحلية التي تكون لديها القدرة على الإبتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات،[10] وكلفت بهذا الشأن علماء وباحثين متخصصين في الجماعات المحلية والتنمية الإدارية بإجراء تحقيق من أجل اقتراح 10مدن من 09دول للتنافس على هذه الجائزة الأولى، وقد تم وضع سبعة معايير تخص المشاركة الشعبية المحلية يتم على أساسها اختيار أفضل تجربة من بين تجارب هذه الدول هي:

1/ الأداء وسير العمل في ظل رقابة ديمقراطية.

2/ التوجه إلى المواطن (إشراكه والإصغاء لمقترحاته)

3/ التعاون بين السياسيين (النتخبين المحليين) والإدارة

4/ الإدارة اللامركزية أي نقل تحمل المسؤولية والموارد المالية إلى المستوى الأدنى الذي يتعامل معه المواطن.

5/ الرقابة ورفع التقارير والمسائلة.

6/ أن يتوفر لدى السلطة المحلية نمط إداري تعاوني ونظام مسار وظيفي يركز على الأداء وهراركية مفلطحة Flat

7/ القدرة على الإبتكار والتطوير في ظل المنافسة[11]

وعليه، فقد اختيرت هذه المدن باعتبارها مدنا نموذجية توجد على قمة الحداثة في بلدانها فيما يخص الجماعات المحلية .فازت بهذه الجائزة مدينتان" :فينيكس Phoenix "بولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدينة "كريست تشارش Christ Church "السويسرية، وبعد سنتين من تاريخ تسليم هذه الجائزة تأسس ببرلين (ألمانيا) مشروع بحث تناول بالدراسة تجربة المدن المرشحة للجائزة، ويهدف هذا البحث إلى تبيان الإصلاحات الجديدة التي أتت بها المدن والآثار المترتبة عنها بغرض الاستفادة منها في عصرنة الجماعات المحلية الألمانية، انتهى هذا البحث بنشر تقريرين الأول في سنة1997 والثاني في 1998، وخلص البحث العلمي إلى أن رغم الخلافات الموجودة بين هذه المدن إلا أنها اتحدت في منهج معالجة القضايا المحلية، وبالتالي أدركت المدن محل البحث قيمة ثروة اشراك المواطنين والمجموعة في

تحديد السياسات والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصها، لذلك ظهرت الحاجة لتصحيح المفهوم التقليدي للديمقراطية "الديمقراطية التمثيلية " Démocratie Représentative" " والتخلي عن الفكر الاحتكاري الذي كانت تتبناه الإدارات المحلية، ويكون اشتراك المواطن بطرق متنوعة، كإشراك الحركة الجمعوية والنقابات، والنخب العلمية وغيرها...،

وبالتالي الانتقال في تسيير الجماعات المحلية إلى مفهوم جديد و هو مفهوم " الديمقراطية التشاركية Démocratie" " "Participative أو الديمقراطية الجوارية أو التساهمية التي يكون الغرض منها إسهام المعنيين بعملية التنمية في وضعها و تنفيذها.

وبالتالي أصبحت هذه العملية أكثر تقنية تعتني على الخصوص بميكانيزمات إجراء هذه المشاركة و تحقيق فعاليتها[12].

إن عرض التجربة الألمانية لم يكن بهدف إملاء الحلول التي توصلت إليها الدراسة، و لم يكن الهدف منها استيراد الحلول الجاهزة وتطبيقها على الجماعات المحلية الجزائرية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الثقافية الحضارية والتاريخية والقيمية، بقدر ما هو تبيان ما تلعبه المؤسسات العلمية والبحثية الأجنبية من دور في تطوير الجماعات المحلية و المجتمع بشكل عام.

وكذلك أن الغرض من عرض التجربة لنبين أن ألمانيا على الرغم من أنها من الدول الصناعية الكبرى، إلا أنها تحاول جادة تطوير أدائها للحفاظ على مكانتها وتقدمها، ولم تتردد في مراجعة أساليبها في التسيير، و بدون عقدة راحت تبحث عن حلول لمشاكلها في تجارب مدن أجنبية أخرى، مسترشدة بتفعيل البحث العلمي في ذلك[13]

4. المحور الثالث :مظاهر عمل ومساهمة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر إرتبطت المشاركة المجتمعية أي إسهامات المجتمع المدني التطوعية المحلية بمفهوم التنمية المحلية، وهذه الأخيرة عرفت على إنها تحقيق تغير في البنى المادية والبشرية في مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبياً، حيث يؤسس هذا النمط من التنمية على الإدراك السليم للخصائص المحلية والاسترشاد بالسياسات الإقليمية والقومية التي تقتصر عادة على الأهداف العامة والاستراتيجيات دون الخوض في التفاصيل، ولعل ابرز أهداف المشاركة الشعبية في إحداث عملية التنمية المحلية هي:

1-توفير الخدمات العامة والأساسية في مختلف قطاعات المدينة وتشجيع المشاركة المحلية في برامج وقرارات التنمية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية [14]

2-تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية واستثمار الإمكانيات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية

3- العمل مع السلكات المحلية وفق آليات العمل التطوعي التضامني على إحداث تغير نحو الأفضل في مجال حماية البيئة والتكفل بالفئات الهشة وإبتكار ودعم مواهب الأفراد الإنمائية

1.4. أدوار وأهمية المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تزداد أهمية الجمعيات والهيئات الأهلية بازدياد حاجة المواطنين للخدمات، نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم الايجابية للجهود الحكومية في التنمية ، ومهما تعددت أشكالها وأنواعها فإن فلسفتها الأساسية تقوم على الآتي:

1-تكملة دور الجماعات المحلية في تقديم برامج الرعاية والتنمية

2-السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع كالفقر والأمية والتلوث والمساعدة الإنسانية.

3-القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده.

4-تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.

5-الاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء النخب المحلية و الجمعيات الأهلية.

6-تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة وتنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة.

وانطلاقًا من تلك الفلسفة والأسس التي تقوم عليها الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية فقد برزت أهمية دور العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع لتحقيق طموحاته وأهدافه المنشودة للدولة والشعب على السواء،

ولقد أصبح العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كأحد أهم مرتكزات تنفيذ أهداف واستراتيجيات الخطط التنموية في شرق الأرض وغربها وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء، إذ برزت في علوم الاجتماع والتنمية مصطلحات عديدة حول المشاركة الشعبية والتطوع مثل : المشاركة المجتمعية، الجهود الذاتية، الخدمة الاجتماعية، الاعتماد على الذات وغير ذلك من المصطلحات.، وأصبحت هناك علومًا تهتم بدراسة وتقييم أعمال الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية من خلال معايير وأسس علمية تهدف إلى تصحيح مسارها وضمان تحقيق أهدافها وفق أفضل الأساليب[15]، وتبرز أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية بالأساس في :

أ/ دور المشاركة الشعبية من الناحية الاجتماعية: المشاركة الاجتماعية قيمة محورية في برامج المجتمع المحلي، وهي عنصر هام في أحداث التنمية ولقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية، ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات المتخلفة تكون على أساس انتمائه لعصبة أو قبيلة معينة وفي المجتمعات النامية تكون مكانته على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله، أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرًا من عناصر التقدم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع ويؤكد هذا القول علماء الاجتماع السياسي بأن الناس ينتظمون ويكونون أكثر مشاركة في مرحلة معينة من مراحل التنمية[16]، إن المشاركة الاجتماعية تعني الإسهام التطوعي في العلاقة بين الفرد والجماعة وبين الجماعة وجماعة أخرى، ويرى الدكتور عبد المنعم شوقي بأن المشاركة الشعبية : "هي عملية إسهام المواطنين تطوعًا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك، بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات" ،

ب/ دور المشاركة الشعبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: تحتل المشاركة الشعبية من خلال العمل التطوعي الخيري حيزا مهما من الثروة القومية في بلدان المتقدمة، ويقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، أصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية ،وهو قطاع ثالث شريك للقطاعين الآخرين في عملية التنمية البشرية،بما يملكه من جامعات ومراكز بحثية ومستشفيات ومؤسسات استثمارية، ففي فرنسا تشير الإحصائيات الرسمية الخاصة بسنة 2013 إلى أن القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتبرعي يضم في إطاره 151972 منظمة وجمعية ،ويتم الترخيص يوميا لـ 200 جمعية تعمل في القطاع الخيري، وينتظم في هذا القطاع قرابة 11 مليون موظفا بصفة دائمة، بينما بلغت إيراداته (تبرعات) حوالي 200 مليار أورو، إضافة إلى 90 مليون متطوع في أوربا، ينشطون بشكل تعاوني في جميع الأعمال الإغاثية والإنسانية، بواقع 5 ساعات عمل أسبوعيا في التطوع في جميع التخصصات، ويحتل القطاع الخيري والتطوعي حيزا مهما من الثروة الوطنية في فرنسا ويقدم خدمات اجتماعية نوعية كثيرة في مجالات حيوية عديدة كالصحة والتعليم والبحث العلمي والتنمية المحلية وغيرها، ويتم ذلك من خلال شريحة واسعة من المؤسسات والهيئات والأنشطة والمنظمات غير الحكومية والتي تشكل في مجموعها البناء المؤسسي للقطاع الخيري والتطوعي بشقيه الوقفي والتبرعي[17]

خصائص المشاركة الشعبية: لتحقيق مشاركة فعالة خاصة لإحداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

1-تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل تطوعي من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.

2-ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.

3-اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم أومن جانب واضعي الخطة.

4-تزداد فعالية المشاركة الأهلية بتضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.

5-تزداد الفاعلية أيضًا كلما كان الاعتماد على القيادات المحلية وكلما كان هؤلاء القادة أكثر استيعابًا للواقع وإمكانات تغيره.

6-الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.

7-انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية بدافع من إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع وبذل الجهد في العطاء من أجل النهوض بالمجتمع

2.4. أهداف المشاركة:

-أهداف اجتماعية اقتصادية:

أ -إدراك المواطنين للإمكانات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والبيئية وبالتالي تقبل السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يبالون برغباتهم ويعتقدون بأن إشباع حاجاتهم سيتحقق ضمن البرامج والأولويات التي يقررونها بأنفسهم.

ب -الحرص على المال العام: حيث أن مشاركة المواطنين بالمال والجهد في إنشاء المرافق تأدي لحسن استخدام المال العام.

ج -تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية حيث تعجز الدولة في الدول النامية في معظم الأحيان عن توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الكافية، وهنا يأتي دور العون الذاتي.

-أهداف إدارية:

أ - مشاركة المواطنين في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها يكون له أثر هام

في ترشيد السياسات والقرارات وتلافي الأخطاء قبل حدوثها.

ب -الإسراع بإحداث تغيرات سلوكية ضرورية لنجاح التنمية

ج -إن تغيير السلوك لا يأتي بالقرارات ولكن بقرار المواطنين أنفسهم بعد القناعة، فالمشاركة وسيلة من وسائل التنمية وهي هامة[18]

3.4. المشاركة الشعبية وآلية العمل التطوعي: التطوع هو الجهد الإداري الذي يقوم به فرد أوجماعة من الناس طواعية واختيارًا لتقديم خدماتهم للمجتمع، أو لفئات منه، دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء كان هذا الجهد مبذولا بالنفس أو المال،

ظهر التطوع كظاهرة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية، وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر، في سبيل سعادة الآخرين، ومن هنا فالمجتمع المتقدم هو الذي تسوده علاقات المحبة والتعاون وروح العطاء بجانب القدرة على الإنتاج العمل التطوعي رغم أنه يتصف بالتلقائية والرغبة الإيجابية ولكن هناك دوافع تحث على التطوع، وتهيئ له المناخ لعمل مثمر، والمتطوع لا يعمل في فراغ، ولكن تدخلت تشريعات كثيرة لتنظيم عملية التطوع، وحتى تكون الحركة مفيدة ولصالح المجتمع يجب أن تنظم،

-العمل التطوعي التلقائي: وهو العمل العام الذي يعمل في النور لصالح المجتمع ومعه، من أجل تحقيق الغايات والأهداف العليا .وتنظيم أعمال التطوع الاجتماعي يكون في شكل تنظيمات أهلية، أوما عرف على تسميته عادة باسم الجمعيات أوالهيئات الخاصة والجمعيات الأهلية، قد تكون فئوية، أي تهتم بفئة معينة عمالية أومهنية، وتسعى من خلال تجمعها لخدمة هذه الفئة ومن ثم خدمة المجتمع، أوتكون تنظيمات مجتمعية لخدمة البيئة،

-أهمية التطوع في التنمية: ترجع أهمية التطوع الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع من خلال الآتي:

1-التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع.

2-تجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع.

3-التمهيد لنشاط حكومي أشمل في مجالات العمل التي طرقها المتطوعين.

4-تكميل العمل الحكومي وتدعيمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توصيلها.

5-توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة

6- التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب.

7-توفير الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع.

8-إتاحة الفرصة للمواطنين للتدريب على المساهمة في الأعمال والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.

9-إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكافل بين الناس وتأكيد اللمسة الحالية المجردة من الصراع والمنافسة[19].

4.4. واقع العمل التطوعي بالجزائر: تعرف الجزائر اليوم عدد كبير وانتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني ولها من دور في التطور الاجتماعي والاقتصادي، حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطاً ملحوظاً في برامج وخطط التنمية وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية وكذا في مجالات البيئة ومكافحة التلوث واستراتيجيات الفقر.. الخ .ونظراً لإدراك الدولة للدور المهم لهذه المنظمات، قد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها كالإعفاءات الضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها المساحة الكافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام في عملية التنمية ولمواجهة الاحتياجات الضرورية، وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

-العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب60% من قبل تنظيمات المجتمع المدني

-تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال التوعية

-العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحوالأمية والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة وفي الجزائر أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم

-النشاط في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات

-العمل في مجال مكافحة الفقر عن طريق أعمال المنظمات الخيرية الدينية بواسطة الزكاة والصدقات

-في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب حيث تتوفر الجزائر عن أكثر من 1200 جمعية رياضية وتثقيفية

-في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع

-العناية بشؤون المرأة وإدماجها كفاعل اقتصادي مهم يفيد المجتمع من خلال الجمعيات الإنتاجية والتدريبية التأهيلية

فأعمال المتطوعين بالجزائر متعددة الجوانب تضيق وتتسع حسب ظروف كل جمعية، وتتوقف على اهتمام المتطوع، ويمكن الخروج بنتيجة أن العمل التطوعي بالجزائر يشهد ازدهارا وتطورا في العشرية الأخيرة وذلك راجع بالأساس إلى التحسن الأمني إضافة إلى تحسن المستوى المعيشي للشعب الجزائري فلقد أحصت وزارة التضامن الوطني ما يزيد عن 40 ألف عمل جماهيري تطوعي سنويا هذا عن الأعمال المسجلة فقط دون إحصاء الأعمال العفوية الغير محصاة[20].

ويمكن الإستشهاد بالجدول التالي لإيضاح حجم الدور الذي يلعبة التطوع في الخدمة الإجتماعية بالجزائر في العشر السنوات النتالية من 2008 إلى 2018 .

الجدول رقم 1: أهم النشاطات التطوعية ورصد عددها بالجزائر

نوع العمل التطوعي	رصد العدد وطنيا	الفترة
نظافة البيئة والمحيط وحملات التشجير	أكثر من53 ألف نشاط بمعدل 5000 سنويا	من سنة 2008 الى 2018
رعاية المرضى والمسنين والأيتام والمحتاجين (المساعدات المالية والمعنوية)	بين 80 ألف و100 ألف نشاط بمعدل أكثر من 8000 نشاط سنوي	
التكفل بشؤون المرأة:حالات الإدماج المهني والتأهيلي	حوالي15 ألف حالة بمعدل 1500حالة سنويا	
التكفل بالطفولة والشباب:الختان والزواج الجماعي	بين 50 ألف و55 ألف	
النشاطات التوعوية والتحسيسية	10 آلاف نشاط	
النشاطات الثقافية والتعليمية	بين 7000 و8000	

المصدر : - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج : الموقع الالكتروني، www.msnfm. gov.dz/Default.aspx?lng ص 3 تاريخ التصفح :2020/01/23

5.4 المشكلات والمعوقات التي تواجه المتطوعين بالجزائر: هناك مشكلات تبرز من المتطوعين أنفسهم فتقع بقصد أوعن غير قصد نذكر منها:

1-يحاول البعض تحقيق أقصى استفادة شخصية ممكنة مما يتعارض مع طبيعة التطوع إضافة إلى المحاباة في تنفيذ الأعمال أوتعيين العاملين من الأقارب من غير ذوي الكفاءة.

2- التهاون وقلة الجد الذي يعرقل سير الأعمال واستغلال المرونة إلى حد الوصول إلى التسيب والاستهتار.

3- الإسراف في الخوف وفرض القيود إلى حد العجز، وتقييد وتحجيم الأعمال والخوف من التوسع خشية عدم إمكان تحقيق السيطرة والإشراف.

4- البعد عن الطموح والرضا بالواقع دون محاولة تغييره، والوقوع تحت أسر عاملين، ذوي شخصية قوية غير عابئين بتحقيق أهداف الجمعية وتطلعاتها

5-الخوف من الجديد ومن أهمية الانفتاح والوقوع في أسر الانغلاق واعتبار أعمال الجمعية من الأسرار المغلقة التي يجب عدم مناقشتها مع الغير.[21]

5. الحور الثالث المشاركة الشعبية والعمل الجمعوي بالجزائر رغم أهمية العمل الجمعوي في دعم التنمية المحلية إلا أن الدارس والمهتم بعمل الجمعيات الجزائرية يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا بعض الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض مصلحية خاصة بهذه الجهات بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية، وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، ونقص إحترافية العاملين في العمل الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وانحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها.

وتعد المشكلات الآنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي انتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام،

إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل يتسم بالارتجالية والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية،

ويمكن القول أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

1/ تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع ، فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات، فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها، ويمكن التأكد من هذه الملاحظة لاسيما من خلال تتبع الدعم الذي تحصل عليه بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية بحكم توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.

2/ من أبرز التحديات الأخرى التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر تحديا يمكن اعتباره مفصلي وهو المتعلق بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافسة أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها، إذ يلاحظ في سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة لا سيما عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي[22].

ويمكن تحديد الصعوبات التي تواجع العمل الجمعي في الجزائر في:

- **ضعف تكوين وتأهيل منتسبي تنظيمات المجتمع المدني:** إن الحديث عن دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر أو غيرها من البلدان يفترض وجود مجتمع مدني كفؤ وواعي لمتطلبات التنمية المحلية ومدرك لآلياتها ووسائلها، وبالتالي عارف بمهمته المنوط بها، وماهي مجالات تحركه لدعم التنمية وتجسيدها، لكن الواقع في تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تعكس هذه الصورة إذ يلاحظ على أن أغلب الجمعيات والنقابات والتنظيمات تتشكل بنسب عالية من أعضاء محدودي التعليم إن لم نقل منعدمي التعليم، فحسب إحصائية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2008 لم تتعدى نسبة الجامعيين المنخرطين في الجمعيات المحلية 12% و31% في الجمعيات الوطنية، وذلك راجع بالأساس إلى عزوف الطبقة المثقفة على الانخراط في هذه التنظيمات،

- **حداثة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية** : لازالت الجمعيات الجزائرية، التي تميزت بتنوع كبير في اهتماماتها وحتى انتشارها الجغرافي بين مختلف مناطق البلاد وبين الريف والمدينة، تعاني من الكثير من الصعوبات في علاقاتها بالمؤسسات والهياكل الرسمية الوطنية والمحلية كما بينت إحدى الدراسات المغاربية المقارنة صعوبات حاولت الدراسة المقارنة المغاربية رصدها على الشكل التالي :

1/العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات، ليست شفافة بالقدر الكافي

2/أن الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات الرسمية

3/لا تتوفر الثقة المطلوبة المتبادلة وبما فيه الكفاية بين الجمعيات، وبين المؤسسات والجهات الرسمية على المستويين الوطني والمحلي

4/علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليست ممأسسة

5/استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية،ليست شفافة بالقدر الكافي

6/لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات أو مقرات لاستقبال المشاريع

7/الجمعيات لا تملك الحرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج

8/لازالت الجمعيات تخضع للكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج، مما يؤثر سلبا على عملها .

نقاط ضعف لا تقابلها الكثير من نقاط القوة حسب نفس الدراسة التي اكتفت بالتذكير أن من نقاط قوة المجتمع المدني في الجزائر وجمعياته[23]، ويمكن أن نعد 33% من الجمعيات الجزائرية النشطة في ميدان البيئة تشكوا من انعدام مصادر التمويل في حين أن % 50 منها لا تملك مقرات عمل دائمة لترتفع النسبة إلى 74 % التي لا تملك وسائل العمل بالإعلام الآلي– حاسوب-

نقاط ضعف، لا تذكر الدراسة أنها يمكن وبسهولة أن تتحول إلى نقاط قوة، فالجمعيات في الجزائر لا نشهد لها مساهمات نوعية في مجال التنمية بفعل الانغلاق المبرمج من قبل السلطات المحلية في كثير من مناطق الوطن، لذا اقتصر نشاطها على العمل التطوعي وحده، ورغم أهميته لكن لا يمكن التعويل عليه دائما، خاصة وأن الحركة الجمعوية وبعد تجربة أكثر من عقد ونصف مع هذا النوع من السلطة لابد لها أن تتوجه نحو نوع من النضج والمأسسة، لتخطي مرحلة الطفولة التي عاشتها حتى الآن، والتي تتأكد إذا عرفنا أن 5% فقط من الجمعيات الجزائرية تنشط فعليا وعلى أرض الواقع في مجال التنمية المحلية، مقابل10% في المغرب حسب تقديرات حديثة [24].

هذه الوضعية التي جعلت بعض الجمعيات الوطنية قليلة العدد هي التي تحتكر عمليا، الاستشارات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية لممثلي المجتمع المدني، كما هو الحال بالنسبة للجان المجلس الوطني الشعبي المختلفة واللجان في المجالس المحلية الأخرى أو حتى بعض الوزارات المكلفة بالشأن الاجتماعي – التضامن، الأسرة – أو تلك التي تعرف القطاعات المسيرة لها، عمليات إصلاح كما هو حال العدل والصحة أو التربية وهي وزارات التي تلجأ إلى طلب رأي الجمعيات النشطة، عند إعدادها لملفات أو نصوص قانونية جديدة " استشارة " تتوقف عند حد الاستماع الشفهي خلال استقبال أو اجتماعات تخصص لهذا الغرض، أو طلب ملاحظات مكتوبة في بعض الأحيان، ويتم تقديم وعود بأنها ستأخذ بعين الاعتبار عند صدور النص القانوني أو مشروع الإصلاح دون التأكد من مدى تحقيق هذا الوعد ومن دون إمكانية المراجعة في حالة عدم الوفاء به أصلا.

وهنا لابد من التذكير، أن تدهور الحالة الاجتماعية للكثير من المواطنينوتراجع القدرة الشرائية في السنوات الأخيرة، هي التي جعلت العديد من الجمعيات، خاصة تلك القريبة من التيار الإسلامي تلجأ إلى القيام بنشاط كبير أثناء شهر رمضان وبعض المناسبات الدينية وحتى أثناء فترة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات نشاط" تنبهت" له السلطات العمومية، لتمنعه وتمنح احتكار شبه كلي إلى الوسائط الإدارية بلديات للقيام بهذا النشاط الاجتماعي المناسباتي، هذا المنع الذي استثنى منه، الهلال الأحمر الجزائري، لم يسمح بتطور التجربة التي كان يمكن أن تكون إحدى تجارب الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني بمناسبة تقديم هذه الخدمات حتى وإن تعلق الأمر بعمل خيري مناسباتي[25]

6. خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن المشاركة الشعبية أحد أهم آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما ازدادت قوتها وحضوراه كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذا كانت المشاركة الشعبية هي الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الديمقراطية في الجانب السياسي، وذلك لكونها أداة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها للمطالب، إضافة إلى أنها توفر بيئة سليمة لتوحيد الجهود والعمل على مراقبة السلطات المحلية وحتى الحكومة ومسائلتها، وعليه فالمشاركة الشعبية لا تعتبر درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية فقط وإنما يضمن نجاحها واستمرارها، لذا تناولت هذه الدراسة العلاقة الكامنة بين فاعلية المشاركة الشعبية والتنمية المحلية مع تسليط الضوء على هذه العلاقة في الجزائر إضافة إلى الإشارة إلى فاعلية المشاركة الشعبية من خلال دور العمل التطوعي كآلية تفعيل، لأن الفاعلية تميز بين وجود المشاركة الشعبية من أجل الوجود

فقط، وبين النشاط الفعلي والميداني الهادف لخدمة مصلحة المواطن، ويكون ذلك عبر تحديد المتغيرات الدافعة لتصاعد دورها في الجزائر من خلال الانفتاح السياسي والاقتصادي وفشل سياسات التوجيه الفوقي لبرامج التنمية إضافة إلى نمو الوعي الجماهيري، وكذا التطرق إلى مهامها الوظيفية التي نجحت في تجسيدها ميدانيا مع ذكر الشروط والآليات العاملة على تفعيل هذا الدور، وفي نفس هذا السياق التطرق إلى المشاركة الشعبية والعوائق والصعوبات التي واجهتها وتواجهها حاليا في تكريس وجودها في الحكم والتسيير.

مقترحات وتوصيات: إن المستنتج هو ضعف فاعلية المشاركة الشعبية في الجزائر خاصة في ما تعلق بعمل الجمعيات ، بحكم عدة إعتبارات منها ما هو داخلي وماهو خارجي كما سبق الذكر لذا ومن أجل مشاركة شعبية قوية ومساهمة في التنمية المحلية وجب :

- تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني الجمعيات خصوصا والمهتمة بالمشاركة الشعبية من خلال رفع أداء العاملين فيها بالتدريب والتكوين وتحفيز الإطارات والنخب للإنخراط فيها والاستفادة من التجارب المتقدمة في هذا المجال مع ضمان استقلالية هذه المؤسسات وحريتها الكاملة في ممارسة عملها وترقية أداءها على أساس تكامل الأهداف المشتركة
- أهمية التنسيق بين أفراد المشاركة الشعبية بإقامة علاقة عضوية منظمة بينهم وتعزيز التعاون بينهم
- إحترام تنوع أنشطة المشاركة الشعبية وتعزيز العلاقة بين فواعلها بالحوار ووسائل الإعلام والتفاعل فيما بينهم لتبادل المعارف والخبرات وتعزيز روح التضامن.
- طرح قضية الإصلاح لمواجهة تحديات التنمية وتوفير مؤسسات تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي.
- التحفيز على التطوع الذي يعتبر الهدف والمكون الأساسي للمشاركة الشعبية والذي يقاس بحجم المبادرات التطوعية ومدى الاعتماد على المتطوعين وإدارة المحترفين.
- نشر وتعميق الممارسة الديمقراطية والحكم الصالح، فالإخلال بها على مستوى المجتمع والدولة ينبغي مقابلته بوجود منظمات للمجتمع المدني تعمل بفاعلية لتعميق المشاركة السياسية داخل المجتمع
- الإهتمام بمصادر التمويل المادي مع الوضع في الاعتبار ما تحتاجه المشاركة الشعبية من تكلفة، وأهمية خلق الوعي الاجتماعي الذي يقدر أهمية دعم مثل ذلك النشاط دون وضع قيود على حرية الفكر والعمل وهو ما يدعم استقلالية المشاركة الشعبية.
- ضرورة إطلاق الحريات المدنية والسياسية وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير واحترام الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات والمنظمات وغيرها من المشاركة الشعبية والانضمام إليها والمشاركة فيها، وترسيخ الضمانات القانونية التي كفلتها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.
- إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو منظمات العمل التطوعي والمشاركة الشعبية وفي مقدمتها التشريعات والقوانين المقيدة للحريات والمعوقة لتأسيس منظمات المجتمع المدني،
- العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعليم والإعلام والثقافة والعناية بالحريات المدنية والسياسية.

7. قائمة المراجع:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الدستور الجزائري 1996 ص 3
2- طارق جاد الخير، مفهوم الحوكمة المحلية وإشكاليات التطبيق في الجزائر، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة 2013 ص 26
3- عمر خريفي، الجماعات المحلية ورهانات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة آفاق علمية، العدد 13، المجلد 5، جامعة فرحات عباس سطيف، 2003، ص 114
4- منظمة سيفيكوس، التحالف العالمي لمشاركة المواطن: التوجُّهات الإستراتيجية (2008– 2012) إبريل 2008، ص 08-10
5- عبد العال، طارق، الحق في المشاركة السياسية، القاهرة: دار الحكمة، ،2003 ص 24
6- المنصف، وناس، مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،،1991ص81

7- حمد ، سعيد الحلبي ، مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسورية ، دمشق : جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 2005 ، ص6

8- صالح ، زياني" واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9 ص.72. 9- يوسف مكي، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي"، تاريخ التصفح ، 2020/01/25

<www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601>

10-J.S.Coleman،"The.Development.syndrome :differentiation-equality-Capacity"، in،L.Binder.et.al.، Crises and concequences in political development ، Princeton univ.press،prrinceton،N.J،2015،pp121-126

11- أبوحلاوة، كريم، " إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، مجلة عالم الفكر، العدد الثامن، (مارس 2005) ص17

12- ندوة منظمة من قبل فرع مؤسسة ايبرت الألمانية بالتعاون مع ممثليه المجموعة الأوروبية بالجزائر حول ظاهرة الشبكات الجمعوية في المغرب العربي .، نسخة إلكترونية، تاريخ الدخول 2020/01/21

http://www.aybourt Germanys.net/2020/5000.html

13- بوسنة، محمود،" إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر" مجلة المستقبل العربي، العدد 380 (سبتمبر2008).ص 14.

14- نجيب ، بن خيرة ، المؤسسات التطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة : مداخلة بقسم التاريخ جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ، بدون تاريخ ، ص72

15- نجيب بن خيرة، المرجع نفسه، ص 74

16- مركز دعم التنمية والتأهيل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، القاهرة، 2008، ص38 .

17- رنا أحمد غانم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، نسخة الكترونية ، تاريخ الدخول 2020/01/26

http://www.nabanews.net/20/13528.html

18- نانسي بوزويل، دور المجتمع المدني في تأمين الإصلاح الفعال والمستدام، نسخة الكترونية ، تاريخ التصفح 2020/01/28

http://www.annabaa.org/nbanews/68/256 htm.

19- نجيب بن خيرة، المؤسسات التطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة، المرجع السابق، ص 77

20- صالح زياني ، مداخلة بعنوان : تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، بدون تاريخ ، ص 05

21- -جلالي ، عبد الرزاق وبلهادي ، إبراهيم" :الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، أفريل 2005، ص 147

22- يوسف مكي، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح"، مرجع الكتروني سابق ، تاريخ التصفح، 2020/01/26 <http://www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5214

23- نجيب بن خيرة، المؤسسات التطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة، المرجع السابق، ص 79

24- زبير عروس ،حوصلة وتقييم للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق، مركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية وثقافية ، 2016 ص ، 57

25- زبير عروس، المرجع نفسه، ص 58